



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للعام ٢٠٢٤
لشركة اسمنت البادية المساهمة المغفلة العامة
المنعقد بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٢٤
في قاعة بالميرا - فندق الفورسيزن - دمشق

السيد شادي حيدر
المساهم
٥٠٢٤

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة اسمنت البادية (ش.م.م.) للسادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاثنين الموافق لـ ١٣ أيار ٢٠٢٤ في "قاعة بالميرا" فندق الفورسيزن - دمشق، وعملاً بأحكام قانون الشركات السوري رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ ولاسيما المادتين /١٦٤-١٦٥/ وأحكام النظام الأساسي لشركة اسمنت البادية، تم نشر الدعوة والبيانات المالية للشركة في صحيفتين يوميتين، صحيفة تشرين وصحيفة الوطن على مواقعهما الالكترونية لمدة يومين متتاليين وفقاً لما يلي:

- صحيفة تشرين العدد رقم ٧٦٤ الصادر يوم الإثنين ٢٧/٥/٢٠٢٤
- صحيفة تشرين العدد رقم ٧٦٥ الصادر يوم الثلاثاء ٢٨/٥/٢٠٢٤
- صحيفة الوطن العدد رقم ٣٩٤٨ الصادر يوم الإثنين ٢٧/٥/٢٠٢٤
- صحيفة الوطن العدد رقم ٣٩٤٩ الصادر يوم الثلاثاء ٢٨/٥/٢٠٢٤

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 317/04/2024 تاريخ ٢٩/٥/٢٠٢٤ والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع، والكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 316/04/2024 بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٢٤ والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد اجتمعت الهيئة العامة العادية لشركة اسمنت البادية في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بحضور ١٠١/ مساهم من مساهمي شركة اسمنت البادية (ش.م.م.) والذين يحملون /٧٨,٨٦٩,٠٥٥/ سهماً أي مايعادل /٨٠,٨٠٨/ % من كامل أسهم الشركة.

كما حضر الاجتماع السادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد هيثم الحسين والسيد شادي حيدر بموجب كتاب التكاليف رقم ١/١٢/١٣٥٠ تاريخ ١٢/٥/٢٠٢٤، كما حضر ممثلاً عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كلاً من السيد أحمد القصار والأنسة شذى حمدوش بموجب كتاب التكاليف رقم ٦٠٢/ص-م-أ تاريخ ٠٧/٥/٢٠٢٤.

كما حضر السادة أعضاء مجلس الإدارة وهم السيد طارق الزعيم - عضو مجلس إدارة ممثلاً عن شركة الزعيم القابضة، وتغيب البقية بعذر مقبول

وفي ضوء ذلك بدأت الهيئة العامة أعمالها برئاسة الرئيس التنفيذي للشركة السيد خالد الصواف الذي قام بتعيين كل من السيد خليل إبراهيم الخشي والسيدة جميلة عمران كمراقبين للتصويت والمحامي الأستاذ أحمد سامي مملوك مدوناً لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية استعرض رئيس الجلسة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال العام ٢٠٢٣
- ٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة ومركزها المالي وحساباتها الختامية عن العام ٢٠٢٣
- ٣- مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن العام ٢٠٢٣ والمصادقة عليهما وإقرارهما
- ٤- اتخاذ القرار بخصوص أرباح عام ٢٠٢٣ وفقاً لمقترح مجلس الإدارة
- ٥- الاطلاع على الواقع الحالي لقروض الشركة ومنح التفويضات اللازمة للمرحلة المستقبلية
- ٦- انتخاب مدقق الحسابات لعام ٢٠٢٤ وتعيين تعويضاته من قبل مجلس الإدارة
- ٧- انتخاب أعضاء مجلس إدارة شركة اسمنت البادية
- ٨- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة

٢٢ أيار ٢٠٢٤

إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة

السيد شادي حيدر
السيد طارق الزعيم
السيد أحمد سامي مملوك



أولاً: الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال العام ٢٠٢٣:

استهل السيد خالد الصواف جلسة الاجتماع بتقديم كلمة رئيس مجلس الإدارة التي شملت عرضاً لأهم الأحداث التي مرت على الشركة خلال العام ٢٠٢٣.

تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة وقدم السيد رئيس الجلسة شرحاً موجزاً عن استراتيجية الشركة للعام الحالي، كما أفاد بملخص عن البيانات المالية التي أظهرت نسب تغير كبيرة بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢ نتيجة لعملية إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية (الألات والتجهيزات)، مشيراً إلى أن الشركة تكبدت خلال العام ٢٠٢٣ خسائر بسيطة بالمقارنة مع حجم الأعمال تُقدر بحوالي ٢١/ مليار ل.س. بعد استبعاد فروقات أسعار الصرف غير المحققة وذلك نظراً للتشغيل بطاقة إنتاجية منخفضة وأسعار بيع متدنية، إلى جانب الآثار الناجمة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية وسداد جزء من قروض المساهمين.

ثانياً: الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة ومركزها المالي وحساباتها الختامية عن العام ٢٠٢٣

تم سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية للشركة عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، وقد رأى مدقق الحسابات بأن البيانات المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأداءها المالي وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

ثالثاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن العام ٢٠٢٣ والمصادقة عليهما وإقرارهما

تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي والحسابات الختامية عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

- ورد استفسار من المساهم عمر الحسيني عن السبب من تسديد مبلغ ٢٢,٥ مليار بموضوع القضية الجمركية الخاصة بشحنة الفحم الحجري أكد رئيس الجلسة بأن الشركة باتت على يقين بعدم القدرة على تغيير المسار الذي أفضحت به في هذه القضية وأرغمت على تحمل تبعاتها المالية الجسيمة على الرغم من عدم وجود أي علاقة لها أو ضلوع في عمليات الاستيراد للشحنة موضوع القضية، ولحد من الخسائر المستمرة الناجمة عن طول أمد التقاضي في هذه القضية وباعتبار أن هذا الوقت الطويل يلحق بالشركة وموارثها المودعة لدى الخزينة المركزية الضرر الكبير فقد قامت الشركة بإجراء التسوية مع إدارة الجمارك العامة.

- كما استفسر المساهم عمر الحسيني حول رسم إعادة التقييم الآلات والتجهيزات والمبلغ المسدد أوضح رئيس الجلسة بأن رسم إعادة التقييم البالغ ٢٢,٦ مليار ل.س. تم تسديده إلى وزارة المالية بموجب القانون رقم ١١/ لعام ٢٠٢٣ الذي سمح للشركات المساهمة القائمة بإعادة تقييم أصولها الثابتة المادية

- أيضاً ورد استفسار من المساهم وليد الأحمر حول مبررات إجراء إعادة تقييم الأصول والرسم الكبير الذي تم تسديده والجهة التي تم التسديد لها

أكد رئيس الجلسة بأن قيم الأصول الثابتة مشوهة ولا تعبر عن القيمة الحقيقية للأصول وبأن الامتلاكات المسجلة بالدفاتر المحاسبية أقل بكثير من قيمتها الفعلية مما يكبد الشركة خسائر غير واقعية، وبأن الرسم البالغ ١٪ من فرق إعادة التقييم تم تسديده أصولاً إلى وزارة المالية خلال العام الحالي

- عبر المساهم باسم يوسف عن الاستغراب لقيام الشركة بعمل تسوية بخصوص القضية الجمركية ومبلغ التسوية المسددة ما لم يكن هناك شرط التضامن والتكافل في عقد التوريد المبرم مع المورد

أكد رئيس الجلسة بأنه لا يوجد أي علاقة تضامنية وتكافلية ضمن عملية التعاقد مع المورد وبأن الشركة أفضحت في هذه القضية على الرغم من أنها لم تضطلع بأي شكل من الأشكال بعمليات الاستيراد وتعاقدت محلياً لشراء شحنة الفحم موضوع القضية الجمركية وأن التسوية تمت لدفع الإجراءات المفروضة على الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ووقف الاستئناف الممنوع المحجوز لضمان القضية والذي حدد ب ٢٠٠٪ من الحد الأقصى للغرامة



- اقترح المساهم خليل الخشي العمل على تخفيف الصعوبات والمعوقات كي يصبح المنتج منافساً وبما يقل عن أسعار الاسمنت في حال الاستيراد
أوضح رئيس الجلسة المصاعب التي تواجه الشركة على صعيد حجم السوق والحصة السوقية والكلف الإنتاجية واللوجستية والأسعار المطبقة
إلى جانب الآثار السلبية لتشووه القيم الدفترية للمخازين، والاضطرار للعمل ضمن الظروف الراهنة للعقوبات والشح في القطع المتاح لعمليات
الاستيراد

وبعد الاطلاع صادقت الهيئة العامة بأغلبية تمثل ما نسبته ٩٩,٩٤% من الأسهم الممثلة في الاجتماع على تقرير مجلس الإدارة
ومدقق الحسابات الخارجي والحسابات الختامية عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

رابعاً: اتخاذ القرار بخصوص توزيعات الأرباح عن العام ٢٠٢٣ وفقاً لمقترح مجلس الإدارة

بعد اطلاع مجلس الإدارة على مكونات حقوق الملكية التي تظهر أرباحاً محتجزة مدورة بما يقارب /١٥٧ مليار ل.س./ وخسائر مدورة غير
محقة ناجمة عن فروقات أسعار الصرف حوالي /٣٩٦ مليار ل.س./ تم عرض قرار مجلس الإدارة الذي أوصى بتوزيع مبلغ /٤٨,٨ مليار
ل.س./ على المساهمين بواقع /٥٠٠ ل.س./ للسهم الواحد، تقادياً لمخاطر تراجع القوة الشرائية للسيولة النقدية المتاحة، مع التنويه لكتاب
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم /٤٧٨ ص-م-أ تاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٠٣ الذي تضمن الإشارة إلى المادة /٢٠١/ من قانون الشركات
التي تنص على أنه " لا يجوز للشركة المساهمة المغفلة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة"،
وأن المادة المذكورة لم تميز صراحة ما بين الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة. في حين أبدى المساهمون رغبتهم بإقرار توزيع الأرباح
بموجب قرار مجلس الإدارة، وطلب مراجعة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لهذا الأمر والحصول على قرارها النهائي.

- طالب المساهمون بالاجماع بضرورة توزيع أرباح عن الأسهم ومراجعة الأمر مع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
 - طالب المساهم زياد زنبوعة كافة المساهمين بالتصويت لصالح قرار توزيع أرباح
 - تساءلت المساهمة منى صميلي عن سبب عدم وجود أرباح
- أكد رئيس الجلسة تفهمه لطلب المساهمين ورغبة مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن العام ٢٠٢٣ ووعده باستمرار المداولة مع الجهات المعنية
للحصول على موافقتهم الكريمة

بعد الإطلاع صادقت الهيئة العامة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن العام ٢٠٢٣ على المساهمين شريطة مراجعة الأمر مع
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والسعي للحصول على موافقتها الكريمة وذلك بأغلبية تمثل ما نسبته ٩٩,٩٤% من الأسهم
الممثلة في الاجتماع.

خامساً: الاطلاع على الواقع الحالي لقروض الشركة ومنح التفويضات اللازمة للمرحلة المستقبلية

تم الاطلاع على واقع قروض المساهمين المسحوبة خلال فترة ما قبل التأسيس (غير الخاضعة للفوائد) والبالغ أرصدها ٤,٦١٨ مليون
أمريكي و١٢٥,٤٨٤ يورو كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١.
كما تم الاطلاع على واقع قروض المساهمين (الخاضعة للفوائد بموجب اتفاقية القرض وقرارات مجلس الإدارة) المسحوبة خلال الفترة ما بين
حزيران ٢٠١٤ و كانون الثاني ٢٠١٩ والمستحقة لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ والبالغ مجموع أرصدها ما يقارب ٢٦,٨ مليون دولار أمريكي
و٧,٦ مليون يورو كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

واطلعت الجمعية العمومية على قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٣/٠٨/٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ بتطبيق نسبة فائدة ١٢% على قروض المساهمين
خلال الأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ على أن تخضع تلك النسبة للمراجعة الدورية على أساس مؤشرات الأوضاع الاقتصادي.





وتم استعراض تفويض كل من السادة طارق الزعيم، عضو مجلس الإدارة وخالد الصواف، الرئيس التنفيذي وأمان الأرنؤاط المراقب المالي مجتمعين غير منفردين، بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة الخطية الالكترونية للتوقيع على أي وثيقة أو اتفاقية يتم إبرامها من قبل الشركة من أجل أي عمليات اقتراض مستقبلية - بالغاً ما بلغت - وكافة أنواع الرهون والضمانات المطلوبة لعمليات الاقتراض، بالإضافة لأي وثيقة أو اتفاقية يتم إبرامها مع أي جهات مقرضة بما في ذلك المصارف/البنوك العاملة في القطر وأي من المساهمين المقرضين أو جميعهم فيما يتعلق بـ "قرض المساهمين" وطرق السداد أو التسوية أو أي تعديلات أو إعادة هيكلة وإبرام كافة العقود والاتفاقيات النازمة لذلك. كما فوضت الهيئة السادة المذكورين أعلاه بالقيام بكافة الإجراءات والتسويات اللازمة والمتعلقة بأي مبالغ أو قروض على الشركة ولأي كان والاتفاق مع الجهات المقرضة على كافة شروط الإقراض وطرق وآليات التسديد والتسوية بما في ذلك التفويض بتثبيت أي تسويات أو إجراءات مقايضة أو تقاص أو مصالحه وكافة الإجراءات المتعلقة بالقروض من أي جهة كانت وأمام كافة الجهات المختصة وأمام جميع المحاكم على اختلافها وأمام دوائر التنفيذ بما في ذلك توكيل المحامين والجهات التحكيمية لمتابعة كافة الأمور والخصومات القضائية المتعلقة بأية مبالغ أو قروض مترتبة على الشركة مع تفويض السادة المذكورين أعلاه بحق تقديم كافة الدفوع والطلبات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وتقديم كافة المذكرات وتفويضهم بحق سلوك كافة طرق الطعن والإقرار والإسقاط والتنازل والصلح والإبراء والانكار والاستلام والتسليم والتحكيم وذلك لمدة سنة واحدة من تاريخ الاجتماع.

- ورد استفسار من المساهمة منى محمد صميلي حول السبب في تعثر سداد القروض الأجنبية
- أوضح رئيس الجلسة بأن عدم توفر القطع اللازم والأمنية النظامية من أجل سداد قروض المساهمين الأجانب وتحويلها إلى الخارج بعملة القرض أدى إلى تأخر عمليات السداد
- أبدى المساهم زياد زنبوعة تحفظه على نسبة الفائدة المطبقة على القروض بالعملة الأجنبية والأعباء التي يولدها تأخر سداد هذه القروض على الشركة وتوزيع الأرباح

وبعد الاطلاع على الواقع الحالي لقروض الشركة وافقت الهيئة العامة بالأغلبية العظمى على قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٣/٠٨ بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ ومنح التفويضات اللازمة للمرحلة المستقبلية.

سادساً: انتخاب مدقق الحسابات لعام ٢٠٢٤ وتعيين تعويضاته من قبل مجلس الإدارة

تم عرض انتخاب السيد مجد الدين شهبان مدققاً لحسابات الشركة للعام ٢٠٢٤ وذلك لمدة سنة واحدة، والتعاقد مع مكتب عوني زكية للاستشارات الضريبية بالإضافة إلى التعاقد مع شركة ارنست ويونغ وسعيد ومشاركوه المحدودة المسؤولة لخدمات الاستشارات المالية والضريبية وتفويض مجلس الإدارة لإقرار تعويضات كافة الجهات أئفة الذكر.

وبعد الاطلاع صادقت الهيئة العامة بأغلبية تمثل ما نسبته ٩٩,٩٤% من الأسهم الممثلة في الاجتماع على ما ذكر أعلاه.

سابعاً: انتخاب أعضاء مجلس إدارة شركة اسمنت البادية

استناداً لأحكام المادة /١٣٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمادة رقم /١٤/ من النظام الأساسي للشركة القاضية بانتخاب سبعة أعضاء من قبل الهيئة العامة لتشكيل مجلس إدارة جديد بدلاً من مجلس الإدارة الحالي الذي انتهت مدة ولايته بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠٢٤ واستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد في هذا الاجتماع وذلك وفقاً للمادة رقم /١٣٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١، وقد تقدم كلاً من السادة التالية أسماؤهم بطلبات ترشيح لمجلس إدارة الشركة:





#	السادة	ممثل عن
١	السيد عماد عبد القادر المهيدب	شركة المهيدب القابضة
٢	المهندس رائد ابراهيم المديهم	شركة بي سي كيه تو للاستثمار ش.ذ.م.م.
٣	السيد محمد محمد صبحي الحلاق	شركة بي سي كيه تو للاستثمار ش.ذ.م.م.
٤	السيد طارق الزعيم	شركة الزعيم القابضة
٥	السيد محمد سعيد الزعيم	شركة الزعيم القابضة
٦	السيد ابراهيم شيخ ديب	ممثل عن نفسه
٧	السيد عادل مربع	شركة الفوزان القابضة

وحيث أن عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة يساوي العدد المحدد في النظام الأساسي للشركة، فقد نجح بالتركية السادة المذكورين أعلاه وتم انتخابهم لمجلس إدارة الشركة لولاية جديدة لمدة أربع سنوات تبدأ من ١٣ أيار ٢٠٢٤، حيث سيجتمع مجلس إدارة الشركة الجديد خلال سبعة أيام من تاريخ هذا الاجتماع لانتخاب رئيس ونائب رئيس للمجلس الجديد وتعيين اللجان المنبثقة عنه وسيتم تبليغ الوزارة بكتاب رسمي لتقوم بدورها بتبليغ أمانة السجل ليقم شهرها لديه. (جرت الإشارة إلى أن المرشحين كانوا أعضاء في مجلس الإدارة السابق باستثناء السيد محمد محمد صبحي الحلاق)

وبعد الاطلاع صادقت الهيئة العامة بالأغلبية العظمى على انتخاب مجلس الإدارة الجديد المؤلف من السادة الأعضاء المذكورين أعلاه.

ثامناً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمال الشركة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

وبعد الاطلاع صادقت الهيئة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة بأغلبية تمثل ما نسبته ٩٩,٩٤٪ من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وبانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الجلسة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية في تمام الساعة ١٢:٣٠ ظهراً من نفس اليوم.



ممثل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الأستاذ شادي حجير
التوقيع

الأستاذ هيثم الحسين
التوقيع



رئيس الجلسة - الرئيس التنفيذي

السيد خالد الصواف
التوقيع

مراقبي التصويت

السيدة جميلة عمران
التوقيع

السيد خليل ابراهيم الخشي
التوقيع

مدون وقائع الجلسة

الأستاذ المحامي أحمد سامي مملوك
التوقيع

٢٢ أيار ٢٠٢٤

Syrian Arab Republic

Prime Minister

Syrian Commission of Financial Markets and Securities



الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

الرقم: ١٦٨٨ / ص - م - ١

التاريخ: 2024/05/٢٢

السادة شركة اسمنت البادية

تحية طيبة وبعد؛

بالإشارة إلى كتابكم رقم (387/05/24/F) تاريخ 2024/05/15 والمسجل لدينا بالرقم /1230/ تاريخ 2024/05/16 المتضمن إعادة النظر بمقترح توزيع أرباح نقدية عن عام 2023 نظراً لرغبة المساهمين ضمن اجتماع الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 2024/05/13، وبعد عرض الموضوع على مجلس المفوضين فإننا نبين لكم مايلي:

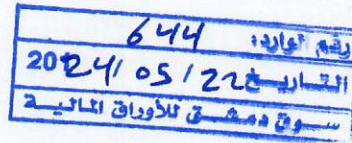
- نؤكد على مضمون كتابنا رقم (478/ص-م-١) بتاريخ 2024/04/03 وفق ما ورد ضمن المحضر.
- سيتم دراسة الحالة بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات ذات العلاقة، لاتخاذ القرار المناسب ليصار إلى عرضه على هيئة عامة لاحقة.

شاكرين حسن تعاونكم،

رئيس مجلس مفوضي

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

الدكتور عبد الرزاق قاسم



مركز لإدارة

تنويه: يرجى إضافة هذا الكتاب كمرفق للمحضر واعتباره جزء منه.